الأمم المتحدة

S/2005/399

مجلس الأمن

Distr.: General
20 June 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييما للأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥، تحت رئاسة بنن (انظر المرفق). وقد تم إعداد التقييم تحت مسؤوليتي، وذلك بالتشاور مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جويل و. **أديشي**

290605 290605 05-38388 (A)
0538388

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جمهورية بنن (شباط/فبراير ٢٠٠٥)

مقدمة

تولت بنن رئاسة مجلس الأمن، خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥، ومثلها وزير الخارجية والتكامل الأفريقي، روغاتين بياو، وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة، جويل واسي أديتشي . وفي ظل رئاستهما، اضطلع المجلس ببرنامج عمل تألف أساسا من عقد جلسات علنية، تشمل جلسة علنية رفيعة المستوى بمشاركة من علي عثمان طه، نائب رئيس جمهورية السودان، وجون قرنق، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، فضلا عن جلسة رسمية مخصصة لانتخاب قاض لمحكمة العدل الدولية. وعقد المجلس ١١ جلسة علنية، شملت جلستي مناقشة مفتوحة و ٨ جلسات دارت فيها مشاورات غير رسمية.

وعرض على المجلس ١٠ تقارير منها تقرير الأمين العام عن عملية نيفاشا للسلام تضمن اقتراحات لإنشاء عملية لحفظ السلام دعما لتنفيذ اتفاق السلام الشامل الذي وقعت عليه الأطراف السودانية في مفاوضات السلام بين الشمال والجنوب تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، وتقارير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة، وعن الأطفال والصراع المسلح، والقضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا، وتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور.

واعتمد المجلس قرارا واحدا بشأن الوضع في كوت ديفوار، وأصدر ستة بيانات رئاسية متعلقة على التوالي بالحالة في الشرق الأوسط، والأسلحة الصغيرة، والحالة بين العراق والكويت، والأطفال والصراع المسلح، والقضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا.

ألف – أفريقيا

كوت ديفوار

في ١ شباط/فبراير، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٥٨٤ (٢٠٠٥) عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذي أذن بموجبه للعملية وللقوات الفرنسية التي تدعمها، في حدود قدراتهما ودون الإخلال بولايتهما المحددة في القرار ١٥٢٨ (٢٠٠٤)، برصد مدى تنفيذ

التدابير الخاصة بالحظر المفروض على الأسلحة في كوت ديفوار بموجب القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤). وطُلب إلى الأمين العام أن يقوم، خلال ٣٠ يوما، بإنشاء فريق خبراء لمدة ستة أشهر يتألف من ثلاثة أعضاء على الأكثر لتحليل المعلومات التي تجمّعت أثناء عملية رصد التدابير وتقديم توصيات عن السبل الكفيلة بتحسين تنفيذها. وأهاب القرار بالأطراف الإفوارية أن تتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على وضع قائمة شاملة في غضون ٤٥ يوما بالأسلحة التي في حوزة قواتها المسلحة والقوات شبه العسكرية والمليشيات المرتبطة بها.

السودان

بُحث الوضع في السودان في ٤ و ٨ و ١٦ شباط/فبراير.

ففي ٤ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة مفتوحة أعقبتها مشاورات غير رسمية عن تقرير الأمين العام بشأن عملية نيفاشا للسلام (S/2005/57). وقد صدر التقرير في ٣١ كانون الثاني/يناير بناء على طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام بأن يقدم في أقرب فرصة ممكنة بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، توصيات بشأن حجم وبنية وولاية عملية الأمم المتحدة المزمع إنشاؤها دعما لتنفيذ الاتفاق. وفي هذا الإطار، قدّم يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، إحاطة إعلامية للمجلس. وشدد على النقاط التالية: يجدر تهنئة الطرفين السودانيين على ما تحليا به من حكمة وحنكة سياسية في التوصل إلى الاتفاق وعلى نجاحهما في المضي بالمحادثات إلى نهايتها قبيل نهاية العام وفقا للالتزام الذي قطعه الطرفان في اجتماع مجلس الأمن المعقود في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقال إنه بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ والتوقيع على اتفاق السلام في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بدأ الطرفان العد التنازلي لجدول زمني حافل بالمهام يحدد خريطة طريق لتنفيذ الاتفاق وفقا لعدد من المعالم الثابتة. ولم يكن بوسع الأمم المتحدة إهدار أي وقت لاتخاذ قرارات هامة بشأن التنفيذ لأن المشاكل العالقة والمتوقعة ستزداد بالتأكيد إذا حصل تأخير أو إحباط بسبب بطء التنفيذ.

وأثناء المشاورات، توصل أعضاء المجلس إلى توافق في الآراء بشأن مبدأ نشر بعثة متعددة الأبعاد تابعة للأمم المتحدة في السودان، على غرار ما أوصى به الأمين العام، وشددوا على الحاجة إلى تحديد ولايتها باعتبارها عملية طويلة الأمد.

وفي ٨ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية بحضور الأمين العام للأمم المتحدة، ونائب رئيس السودان، علي عثمان طه، ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش

الشعبي لتحرير السودان، جون قرنق، فضلا عن الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في السودان، بابا غانا كينغبي.

وكان الغرض من هذا الاجتماع الرفيع المستوى هو منح الطرفين السودانيين الفرصة للإعراب عن آرائهما قبل أن يبحث المجلس القرارات الهامة التي ستُتخذ بخصوص عملية السلام بين شمال وجنوب السودان والوضع في دارفور. وفي هذه المناسبة، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم أعضائه ببيان أكد فيه على التزامهم بسيادة السودان، ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه، وعلى استعدادهم للعمل على صوغ قرار يراعي جميع جوانب الوضع في السودان، بما في ذلك نشر عملية لدعم السلام، وإدراكهم تماما للمسؤولية الكبيرة التي يجب على المجتمع الدولي أن يتحملها لمساعدة الطرفين السودانيين على المضي في الدرب الذي اختارا سلوكه.

وحث الرئيس جميع الأطراف على التعاون بشكل كامل مع بعثة الاتحاد الأفريقي، كما حث نائب الرئيس طه، المعيّن من قبل حكومة السودان رئيسا لفريقها المفاوض في أبوجا على تحمل مسؤوليته تلك بنفس القدر من التصميم الذي تحلى به أثناء المفاوضات بين شمال وجنوب السودان، ودعا جون قرنق إلى استعمال كل ما لديه من نفوذ في دارفور لضمان تحقيق تقدم سريع في محادثات أبوجا.

وشدد نائب الرئيس طه على أن اتفاق السلام الشامل يعالج جميع جوانب الوضع في السودان بأسره. فالأحكام العادلة والمنصفة المتفق عليها لاقتسام السلطة واقتسام الثروة قد أرست الأساس اللازم لكي يسود السلام الشامل ربوع السودان. وأوضح أيضا رؤية الاتفاق بصدد إجراء مفاوضات عاجلة من أجل وضع حد سريع لمعاناة أهل دارفور. ودعا إلى تقديم المزيد من الدعم الدولي لجهود الإغاثة التي تبذلها حكومته، ولتعزيز سلطة الاتحاد الأفريقي وقدراته وقواته، والاضطلاع ببرامج فعالة لنزع السلاح تنفذ مباشرة بعد مراعاة وقف إطلاق النار، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم المرتكبة في دارفور.

وأدلى رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، جون قرنق دي مابيور، ببيان أبرز فيه الأفكار الرئيسية التالية: أن اتفاق السلام الشامل بشر ببدء عهد جديد في تاريخ السودان، والمنطقة وأفريقيا. وأن اتفاق السلام يفضي إلى إقامة نموذج للحكم في بلد واحد بنظامين لمدة مؤقتة تستغرق ست سنوات. وفي نهاية هذه المدة، سيمارس الجنوب حقه في تقرير المصير. وأن من شأن اتفاق السلام أن يعزز فرص تحقيق تسوية سلمية في دارفور وشرق السودان. وأن الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان على استعداد لتقديم المساعدة لكي يتسنى تحقيق اتفاق للسلام الشامل لعموم

السودان. وأن الربط الذي يعتقد أنه قائم بين تنفيذ اتفاق للسلام بين الشمال والجنوب وتسوية الصراع في دارفور لا محل له ويؤدي إلى نتائج عكسية. وأن ذلك من شأنه أن يفضي إلى سيناريو لإجهاض الدولة في السودان، وهو السيناريو المطلوب تفاديه بالتوقيع على اتفاق السلام.

وقدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، يان برونك، التقرير الثاني للأمين العام (S/2005/68) الصادر في ٤ شباط/فبراير عن الحالة في دارفور عملا بالقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). وصوّر الأزمة الإنسانية المؤلمة السائدة في دارفور وأسباب هذا المأزق المستحكم الملاحظ على الأرض. وكرر مقترحاته بجعل المحادثات أكثر فاعلية وذلك بفصل المحادثات الأمنية عن المحادثات السياسية وتعزيز سلطات مؤسسات وقف إطلاق النار. وأثنى على قوة دعم السلام التي نشرها الاتحاد الأفريقي في دارفور. ودعا إلى زيادة عدد جنودها، باعتبارها قوة تابعة لطرف ثالث، وإلى إقامة تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ورحب الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بابا غانا كينغبي، بالمقترحات الشاملة لنشر عملية الأمم المتحدة لدعم السلام في السودان، واقترح اتباع نهج واحد وموحد. وشدد السيد كينغبي على أن الاتحاد الأفريقي يبذل كل ما في وسعه للتعجيل بالبرنامج الحالي من أجل النشر الكامل لقوة مجمل قوامها ٣ ٣٢٠ فردا بحلول منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأشار إلى أن المجتمع الدولي خاطر بالسماح للمذنبين بالإفلات من العقاب لمجرد عدم وجود توافق آراء بشأن المحكمة الملائمة للنظر في الجرائم.

وفي ١٦ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة أعقبتها مشاورات مغلقة تناولت تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور التي أنشئت بموجب قراره ١٥٦٤ (٢٠٠٤). وسلّط الأمين العام الضوء على الاستنتاجات التي خلصت إليها لجنة التحقيق الدولية التي أوصت بأن يحيل مجلس الأمن على الفور الوضع في دارفور إلى محكمة العدل الدولية لضمان خضوع المسؤولين عن الجرائم البشعة المرتكبة للمساءلة. وحث المجتمع الدولي على إيجاد السبل الكفيلة بوقف التقتيل وحماية الضعفاء.

وقدمت تقرير لجنة التحقيق الدولية السيدة لويس أربور، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وأكدت الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة، ومنها بالأخص أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت على نطاق واسع اقترفها مسؤولون في الحكومة السودانية ومليشيات الجنجويد. وقالت إن ثمة أدلة على أن جرائم حرب وفظائع قد تكون قد ارتكبت، وإن لم يكن هناك ما يدل على وجود سياسة للإبادة الجماعية. وينبغي أن

تحدد محكمة مختصة ما إذا كان الأشخاص الذين أصدروا أوامر أو شاركوا في ارتكاب الفظائع قد قاموا بذلك بقصد إبادة مجموعة محمية. وشددت أيضا على ما ذهبت إليه اللجنة من أن الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية هو السبيل الوحيد ذو المصداقية الذي يكفل مثول مرتكبي هذه الجرائم المزعومين أمام القضاء، ونصحت بعدم اتخاذ تدابير أخرى. وخلصت السيدة أربور إلى أن استنتاجات اللجنة تبيّن بما لا يدع مجالا للجدل بأنه لا أمل في التوصل إلى سلام دائم في دارفور دون إتاحة فرص اللجوء إلى العدالة فورا، وأن إعادة تأهيل نظام العدالة السودانية أمر حتمي.

وبحث أعضاء المجلس، أثناء المشاورات، الطرق والسبل الكفيلة بوضع حد للإفلات من العقاب في دارفور. وأقر أغلب الوفود الاقتراح بإنشاء لجنة تعويضات لصالح الضحايا.

القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا

بحث المجلس، برئاسة وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في بنن، التقرير المرحلي للأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2005/86) الصادر في ١١ شباط/فبراير. وعقد الاجتماع بحضور الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، أحمدو ولد عبد الله، والمستشار الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد إبراهيما ضيوف.

وأسهم الأمين العام في النقاش مؤكدا قلقه البالغ بشأن استمرار حالات الصراعات وانتشارها في غرب أفريقيا، والتحديات الأمنية الخطيرة، لا سيما في المناطق الحدودية المتقلبة، والمستويات المذهلة للبطالة بين الشباب، الأمر الذي يتطلب إجراءات فورية بعيدة المدى، مع مراعاة التوصيات الواردة في التقارير المرحلية الموجهة خصيصا لطائفة عريضة من الجهات الفاعلة. ورحب بالشراكة البناءة التي ظهرت فيما بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة وجهات فاعلة أخرى، وجدد التزامه بالعمل على نحو وثيق مع مجلس الأمن والأطراف الأخرى لتحسين الظروف المعيشية في المنطقة بأسرها.

وحدد السيد عبد الله التحديات المؤسسية والمنهجية والمذهبية التي يركز عليها مكتبه فيما يقوم به من عمل. وأبرز السيد ضيوف ثلاثة نُهُج استراتيجية رئيسية لتنفيذ الصكوك التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل منع حدوث المشاكل العابرة للحدود ومكافحتها. وشدد على الأهمية التي تولى لمسألة الوقاية باعتبارها السبيل الرئيسي لمكافحة المشاكل العابرة للحدود.

وشارك في المناقشة، إلى جانب أعضاء المجلس، ثمانية وفود من غير الدول الأعضاء في المجلس. واقترح المتكلمون أولويات لمعالجة المشاكل العابرة للحدود بشكل مجد. وأكدوا ضرورة التركيز على مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، وتعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعلى الأهمية التي تنطوي عليها لجنة بناء السلام بالنسبة لغرب أفريقيا. وأثاروا مسألة متى يبلغ استفحال الوضع والتطورات في بلد ما المدى الذي يبرر بالفعل تدخل مجلس الأمن. ودعوا إلى إقامة تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وإيجاد فرص عمل من أجل إنجاح إدماج المحاربين السابقين، وإصلاح القطاع الأمني، وتنفيذ نظم الجزاءات باتباع نهج إقليمي.

وفي ختام الجلسة، تلا الرئيس بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/9) مؤرخا ٢٥ شباط/فبراير، أكد فيه المجلس مجددا على الحاجة إلى استراتيجية واسعة لمنع الصراعات وإدارة الأزمات وبناء السلام في المنطقة دون الإقليمية، ودعا الدول الأعضاء والشركاء الدوليين الرئيسيين إلى استكشاف السبل العملية الكفيلة بمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تعزيز قدراتها في مجالات منع نشوب الصراعات، وصنع السلام وحفظ السلام. وأشار المجلس إلى موقف الاتحاد الأفريقي بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات وشدد على الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للقضايا الأساسية ذات العلاقة المباشرة بالمساعي الرامية لتوطيد عرى السلام والاستقرار والحكم الديمقراطي في غرب أفريقيا، مثل إصلاح القطاع الأمني، والتحديات الناجمة عن المناطق الحدودية الحساسة، وطلب المجلس من الأمين العام أن يورد في تقريره المرحلي المقبل توصيات عملية عن الطريقة المثلى التي يمكن التصدي بها لمشاكل بطالة الشباب.

جمهورية الكونغو الديمقراطية/بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٩ شباط/فبراير، بعث الأمين العام برسالة إلى رئيس مجلس الأمن تناولت الرد على ادعاءات بوقوع أعمال استغلال جنسي واعتداء جنسي في الكونغو، وطلب إحاطة أعضاء مجلس الأمن علما بالمعلومات التي تضمنتها الرسالة. وأعرب الأمين العام مجددا عن استنكاره الشخصي للكشف عن تعرض أطفال ونساء كونغوليات لأعمال استغلال جنسي واعتداء جنسي تورط فيها بعض موظفي الأمم المتحدة الذين عيّنوا في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحدد السياسة الأساسية المتمثلة في عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي المبيّنة في النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة مدعومة بتعليمات إدارية، تشمل نشرته (ST/SGB/2003/13) المعنونة ”التدابير الخاصة للوقاية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي“، وعرض التدابير المتخذة

للتحقيق في الادعاءات المسجلة ومتابعتها، وحث أعضاء المجلس على المساعدة في تعزيز قدرة البعثة للاضطلاع ببرامج الرصد الذاتي والتنفيذ.

وفي ٢٨ شباط/فبراير، تلقى المجلس إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غيينو، أثناء جلسة مشاورات غير رسمية عقدت بشأن قتل تسعة أفراد من حفظة السلام تابعين للأمم المتحدة من بنغلاديش في ٢٥ شباط/فبراير، في كمين نصبته لهم جماعات من المليشيات بالقرب من كافي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويأتي اغتيال حفظة السلام في سياق تدهور الوضع الأمني شرقي مقاطعة إيتوري، الذي اتسم بهجمات شنتها جماعات المليشيات على مدنيين وبحوادث نجمت عن تصرفات عدوانية قامت بها بعض جماعات المليشيات ضد البعثة.

إثيوبيا وإريتريا

قدم هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى مجلس الأمن في ١٥ شباط/فبراير أثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا. وكانت إعادة تنظيم القوات المسلحة الإثيوبية على طول خط الحدود مع إريتريا المسألة الرئيسية التي عولجت.

الشرق الأوسط

مؤتمر القمة الإسرائيلي – الفلسطيني المعقود في شرم الشيخ

أصدر مجلس الأمن البيان الرئاسي (S/PRST/2005/6) المؤرخ ١٦ شباط/فبراير الذي أعرب فيه عن ترحيبه بعقد مؤتمر قمة شرم الشيخ (مصر) في ٨ شباط/فبراير، وباستئناف المحادثات المباشرة بين آرييل شارون، رئيس وزراء إسرائيل، ومحمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية. ودعا المجلس الطرفين إلى احترام التزاماتهما بالكامل من حيث وقف جميع الفلسطينيين لأعمال العنف كافة ضد جميع الإسرائيليين أينما كانوا، ووقف إسرائيل جميع أنشطتها العسكرية ضد جميع الفلسطينيين أينما كانوا.

وأقر مجلس الأمن بهذه التفاهمات، إلى جانب التطورات الإيجابية الأخرى التي وقعت في الآونة الأخيرة، باعتبارها خطوات رئيسية نحو استعادة الثقة بين الطرفين، بما يشيع روحا جديدة للتعاون ويشجع على تهيئة مناخ يفضي إلى إرساء صرح التعايش السلمي في المنطقة.

وأعرب المجلس أيضا عن تقديره للرئيس حسني مبارك، رئيس مصر، لتوجيهه الدعوة إلى كلا الطرفين لحضور مؤتمر القمة، وللملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك الأردن،

لمشاركته في المؤتمر، ورحب المجلس بمبادرة حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بعقد اجتماع دولي في لندن في ١ آذار/مارس لدعم الجهود الفلسطينية الرامية إلى تهيئة الأرضية لإقامة دولة فلسطينية تتوافر لها أسباب البقاء.

اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق

في ١٥ شباط/فبراير، قدم الأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس بشأن عملية التفجير الإرهابية التي وقعت في بيروت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وأسفرت عن اغتيال رئيس لبنان السابق رفيق الحريري، وآخرين. وأصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/4) مؤرخا ١٥ شباط/فبراير أدان فيه العملية ودعا حكومة لبنان إلى أن تقدم إلى العدالة مرتكبيها ومدبريها ورعاتها.

وأكد مجلس الأمن أن هذا العمل الإرهابي لا ينبغي أن يهدد إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة في ظل أوضاع تسودها الشفافية والحرية والديمقراطية ولا أن يعرقل التنفيذ الكامل لجميع القرارات ذات الصلة المتعلقة باستعادة لبنان سلامته الإقليمية وسيادته التامة واستقلاله السياسي.

وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يتابع عن كثب الحالة في لبنان وأن يقدم على وجه السرعة تقريرا عن ملابسات هذا العمل الإرهابي وأسبابه وعواقبه. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أبلغ الأمين العام أعضاء مجلس الأمن بأنه قرر إيفاد فريق إلى بيروت برئاسة بيتر فيتزجيرالد (أيرلندا) من أجل فحص الأدلة المتاحة وإجراء تحقيقات بشأن عملية اغتيال رفيق الحريري، رئيس الوزراء السابق.

الحالة بين العراق والكويت

في ١٦ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة علنية للاستماع إلى إحاطة مقدمة من كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وبيان أدلى به السيد **الصميدعي**، ممثل العراق، بشأن إجراء ثلاثة انتخابات في العراق في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لعضوية الجمعية الوطنية الانتقالية، و ١٨ مجلساً من مجالس المحافظات، والجمعية الوطنية الكردستانية. وكانت تلك الانتخابات خطوة أولى على درب التحول الديمقراطي في العراق وفق ما حدده قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وقد توجه المواطنون العراقيون إلى صناديق الاقتراع رغم كثرة الصعاب التي اعترضتهم ومحاولات إفساد الانتخابات باستخدام العنف. ووفت الانتخابات بالمعايير المعترف بها. وأشار السيد برندرغاست إلى أن المستوى العام للمشاركة أظهر التزام الشعب العراقي بعملية التحول السياسي رغم أن المشاركة قد

تباينت من منطقة إلى أخرى تباينا كبيرا. وقال إن التحديات الكبرى التي تواجه العراق الآن هي تشكيل حكومة جديدة وصياغة دستور جديد. وأوضح أن من المهم للحكومة الانتقالية أن توجد سبلا لتحسين الأوضاع المعيشية اليومية للعراقيين بتنشيط أعمال الإعمار والتنمية والجهود الإنسانية.

وأشاد ممثل العراق بنجاح اللجنة الانتخابية المستقلة في العراق والحكومة المؤقتة العراقية في تنظيم الانتخابات، وحيا شجاعة كل من ساهم في تحقيق هذا النجاح. وأعرب عن تقديره للدور الفعال والداعم الذي نهضت به القوة المتعددة الجنسيات، وشُعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، وللتبرعات السخية المقدمة من الدول المانحة. واعترف بأن العملية الانتخابية شابتها بعض المشاكل الثانوية، لكنها لا تقلل من ضخامة الإنجاز. وأعرب عن أمله في تعزيز هذا الإنجاز بالإسراع برفع التدابير العقابية والقيود التي فرضها المجتمع الدولي على العراق بسبب نزق سياسات النظام السابق.

وأجرى أعضاء المجلس بعد الجلسة مشاورات غير رسمية انتهت بنجاح بإصدار بيان رئاسي (S/PRST/2005/5) هنأ فيه مجلس الأمن شعب العراق على نجاح انتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير التي اعتبرها لحظة تاريخية في العراق.

وأعرب مجلس الأمن عن تقديره للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة ومن أطراف دولية أخرى، ومن بينهم خبراء الانتخابات التابعون للاتحاد الأوروبي. وإذ أشار مجلس الأمن إلى الخطوة الهامة المتبقية في العملية الانتقالية، أكد دعمه المستمر للشعب العراقي، كما أكد من جديد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه. وشدد على ما يلي:

(أ) ضرورة تواصل الجهود السياسية الرامية إلى تنفيذ الخطوات التالية في عملية الانتقال، وعلى وجه الخصوص العملية الدستورية المقبلة، على أفضل وجه ممكن من حيث الشمول والمشاركة والشفافية؛

(ب) ضرورة أن تتوسع الجمعية الوطنية الانتقالية في العراق في مد الجسور مع جميع فئات المجتمع العراقي، بغية تشجيع قيام حوار سياسي صادق ومصالحة وطنية حقيقية، وكفالة تمثيل جميع العراقيين على النحو الواجب وأن يكون لهم صوت في العملية السياسية وفي صياغة الدستور العراقي؛

(ج) أهمية أن تدعم البلدان المجاورة للعراق والمنظمات الإقليمية العملية السياسية، وأن تتعاون مع السلطات العراقية على ضبط عملية عبور حدود العراق، وأن تقدم الدعم إلى الشعب العراقي في مساعيه لتحقيق الأمن والازدهار.

وأكد مجلس الأمن مجددا تأييده لقيام عراق اتحادي ديمقراطي تعددي موحد، يسوده الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

الجلسة الشهرية لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط

عقد مجلس الأمن جلسة الإحاطة الشهرية المفتوحة في ٢٢ شباط/فبراير، وتبعها بمشاورات غير رسمية، بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأكد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على أن مؤتمر قمة شرم الشيخ بعث الأمل في دفع مسيرة السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وقال إن التزام الطرفين بتنفيذ التفاهمات التي تم التوصل إليها، ولاسيما إعلان حكومة إسرائيل قرارها بالإفراج عن ٩٠٠ سجين، والانسحاب من خمس مدن في الضفة الغربية، والتوقف عن هدم المنازل كأسلوب عقابي، وإعادة فتح ثلاثة معابر إلى غزة والخطوات التي اتخذها الجانب الفلسطيني لإنهاء العنف سوف تساهم كلها في دفع المسيرة. وقال إن توفير دعم قوي لرئيس السلطة الفلسطينية من كل من إسرائيل والمجتمع الدولي يمكن أن يعينه على دعاة العنف.

كما أوضح أن القصد من مؤتمر لندن الذي سوف تستضيفه حكومة المملكة المتحدة هو تقييم الآليات المناسبة لمساعدة الفلسطينيين على إرساء الأساس لإقامة دولة مستقلة، وإتاحة فرصة لتوفير الأموال المطلوبة بشدة من أجل تقديم مساعدات قصيرة الأجل لضمان الاستقرار المالي للسلطة الفلسطينية.

وفي معرض المشاورات غير الرسمية، اتفق أعضاء المجلس مع التحليل الذي أُجري في جلسة الإحاطة المفتوحة. ورحب الأعضاء بالتطورات الإيجابية في عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية وبقرار الأمين العام بأن يوفد فريقا لتقصي الحقائق إلى لبنان من أجل إعداد تقرير عن واقعة اغتيال رفيق الحريري، رئيس الوزراء السابق، وفقا لطلب مجلس الأمن.

أوروبا

كوسوفو

عقد مجلس الأمن في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ جلسة علنية لفحص التقرير المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2005/88) في حضور السيد نبويسا كوفيتش، رئيس مركز تنسيق صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا.

وعرض التقرير سورين يسن – بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأبرز السيد يسن – بيترسن في معرض تقديم استنتاجات التقييم الفني لتنفيذ المعايير، جوانب التقدم المحرز والتحديات المقبلة، ولاسيما فيما يتعلق بالأمن، وبناء المؤسسات، وتعجيل نقل الاختصاصات إلى المؤسسات المؤقتة، والتحرر من المركزية، وضمان حقوق الأقليات وحقها في حرية التنقل، واستئناف الحوار المباشر مع بلغراد، ومواصلة الحوار الإقليمي مع تيرانا، وسكوبيه، وبودغوريكا. وأشار إلى أنه من المعتزم إجراء استعراض شامل للمعايير في منتصف عام ٢٠٠٥ وأن على المجتمع الدولي أن يعد نفسه لبدء عملية تؤدي إلى إجراء محادثات حول وضع كوسوفو إذا ما خلص الاستعراض إلى أن قدرا كافيا من التقدم قد تحقق. وأكد أنه جرى الاتفاق على سبيل التقدم الذي من شأنه أن يكفل في عام ٢٠٠٥ التعايش السلمي والتسامح المتبادل فيما بين الطوائف في واقع جديد لكوسوفو يتسم بتعدد الأعراق، والاستقرار والتسامح والديمقراطية ويُشيع السلام داخلها ومع جيرانها.

وأعرب السيد كوفيتش عن أسفه لحالة صرب كوسوفو في المقاطعة التي اعتبرها مترددة بصورة غير مقبولة بسبب افتقار الطوائف غير الألبانية للحماية. ووصف أي قرار بفتح باب النقاش حول مسألة الوضع المقبل لكوسوفو في ظل هذه الظروف بأنه غير مناسب، وشدد على ضرورة تنفيذ الأحكام الرئيسية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). واعتبر التحرر من المركزية مسألة حاسمة لإقرار الأمن والتحول المؤسسي في كوسوفو وميتوهيا.

وأطلع أعضاء المجلس على تقييم الأمين العام للحالة في كوسوفو. ودعوا مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة إلى الالتزام التام بخطة تنفيذ المعايير من أجل تحقيق نتائج ملموسة بضمان المشاركة الكاملة من جانب جميع طوائف كوسوفو. وحذروا من التطرق التلقائي إلى بدء محادثات الوضع النهائي. وغمر الأعضاء شعور قوي بالتفاؤل، وحثوا الأمين العام والممثل الخاص على مواصلة المسيرة وتنظيم الخطى في تنفيذ الاستراتيجية الدولية الشاملة من أجل تحقيق نتائج ملموسة، على أن يواصل مجلس الأمن قيادة المسيرة. وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها لبعثة مجلس الأمن المقترح إيفادها إلى كوسوفو.

آسيا

تيمور – ليشتي

في ٢٨ شباط/فبراير، فحص مجلس الأمن التقرير المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2005/99) الصادر في ١٨ شباط/فبراير. وقدم السيد سوكيهيرو هساغاوا، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي ورئيس بعثة

الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، إحاطة إلى المجلس أبرز خلالها التطورات الإيجابية من قبيل عقد أول انتخابات منذ الاستقلال، وتوثيق العلاقات مع البلدان المجاورة، وإقرار قوانين بشأن الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وسن قانون أساسي للمجلس الأعلى للدفاع والأمن وآخر لمجلس الدولة. وأشار إلى أنه من بين التحديات التي تواجه هذا البلد افتقار وحدة شرطة الحدود إلى التدريب، والمفاوضات الجارية بشأن ترسيم الحدود البرية، والمشاكل الناجمة عن الفساد، والحاجة إلى إرساء ثقافة من الشفافية والمساءلة.

واقترح السيد هساغاوا الإبقاء على ٤٥ مستشارا من المستشارين الدوليين من ذوي التخصصات البالغة الأهمية بعد انتهاء ولاية البعثة. وعقب على مشكلة الملاحقة القضائية لمجموعة من الجرائم الخطيرة التي من بين المتهمين بارتكابها ٣٤٠ شخصا موجودا في الخارج. ورحب بإنشاء الأمين العام للجنة الخبراء من أجل تقييم نتائج عمليتين قضائيتين في جاكرتا وديلي، ولالتماس سبل تساعد بها بتحليلاتها لجنة الحقيقة والصداقة، التي وافقت كل من إندونيسيا وتيمور – ليشتي على تأسيسها. وقد أبلغ الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير (S/2005/104) المجلس بتعيين الخبراء التالية أسماؤهم في عضوية اللجنة: برافولاتشندرا بهاغواتي (الهند)، ويوزو ياكوتا (اليابان)، وشايستا شامين (فيجي).

وقد أبدى، السيد خوزيه راموس – هورتا، الوزير الأول ووزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي، عدم موافقته على التخفيض المقترح في كم المساعدات التي ستواصل الأمم المتحدة تقديمها. والتمس تمديد ولاية البعثة لمرة أخيرة. وقدم أيضا إحاطة إلى المجلس عن المساعي المشتركة المبذولة مع إندونيسيا من أجل حل بعض المسائل المعلقة وبشأن لجنة الحقيقة والصداقة، مؤكدا أن اللجنة تعالج أحداث الماضي.

وأثنى أعضاء المجلس وكذلك متكلمون من الدائرة الأوسع للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ما أبدته تيمور – ليشتي، حكومة وشعبا، من حنكة سياسية ورؤية استراتيجية، بعزمها على حل المسائل المعلقة. وأقروا بلزوم تقديم المساعدات من خلال وجود مستمر للأمم المتحدة لتوطيد دعائم الاستقرار في البلد بعد انتهاء ولاية البعثة. وأكد بعض أعضاء المجلس أن الوقت قد حان لكي تنهض تيمور – ليشتي بمزيد من المسؤوليات في توجيه مستقبل الأمة بمساعدة المجتمع الدولي.

المناقشات المواضيعية

الأسلحة الصغيرة

عقد مجلس الأمن في ١٧ شباط/فبراير مناقشة مفتوحة بشأن تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2005/69) المؤرخ ٧ شباط/فبراير. واشترك في تلك المناقشة ٣٧ متكلما، بمن فيهم السيدة يوريكو كاواجوشي، المساعدة الخاصة لرئيس وزراء اليابان والمسؤولة عن الشؤون الخارجية ووزيرة الشؤون الخارجية سابقا.

ولدى تقديم السيد نوبوياسو آبيه، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، التقرير، أكد التقدم المحرز في بعض المجالات الرئيسية المتعلقة بتنفيذ التوصيات المقدمة من الأمين العام في تقريره السابق عن السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة مسألة التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأشار السيد آبيه إلى أنه من الضروري فعل المزيد في عدد من المجالات، مثل الصلات بين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها؛ وزيادة الدعم لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في مجتمعاتهم؛ وزيادة التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذه المسألة؛ ودعم إنشاء دائرة استشارية معنية بالأسلحة الصغيرة. ودعا إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مختلف المسائل الموضوعية المعلقة وذلك في عملية التفاوض بشأن مشروع الصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

وخلال المناقشة، أكد أعضاء المجلس وممثلو الدول الأعضاء من جديد التزامهم بالتعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج العمل لمنع التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبها ومكافحتها والقضاء عليها، المعتمد في عام ٢٠٠١. وشددوا على الحاجة إلى التخفيف من التهديد الذي يمثله انتشار نظم الدفاع الجوي المحمولة (MANPAD) ووصولها إلى مستعملين نهائيين غير مرغوب فيهم. ودعوا إلى القيام بما يلي:

(أ) فرض قيود فعالة على التصدير والاستيراد والنقل وإعمالها كمرتكز أساسي لأي جهود ناجحة تُبذل للتخفيف من مشكلة التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

(ب) إنشاء برامج فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة لجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والفائضة عن الحاجة والتخلص منها، ووضع نَهج إقليمي لتنفيذها.

وأكد بعض المتكلمين الحاجة إلى ضبط تدفق الذخائر واعتماد سياسة عدم التسامح المطلق إزاء المهربين. ودَعَم بعض المتكلمين فكرة إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في اتخاذ خطوات أخرى لتعزيز التعاون الدولي في مجال منع السمسرة غير المشروعة ومكافحتها والقضاء عليها. وبالإضافة إلى التدابير التي تعالج مسألة العرض، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز ثقافة اللاعنف بقصد الحد من الطلب على الأسلحة الصغيرة. وأصدر المجلس في نهاية الاجتماع بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/7) دعا فيه جميع الدول الأعضاء إلى القيام بما يلي:

(أ) إنفاذ جميع قراراته المتعلقة بالجزاءات، بما فيها القرارات التي تفرض حظرا على الأسلحة، ومواءمة إجراءاتها التنفيذية المحلية مع التدابير التي اتخذها مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات؛

(ب) مواصلة تزويد لجان الجزاءات بجميع المعلومات ذات الصلة، بشأن أية انتهاكات يدعى حدوثها لقرارات حظر الأسلحة، واتخاذ التدابير المناسبة للتحقيق في هذه الادعاءات.

وأكد المجلس كذلك على أهمية اتباع نهج دولي وإقليمي شامل إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، لا يقتصر على الجوانب السياسية والأمنية لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم فحسب، بل يعالج أيضا جوانبها الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للأطفال الجنود والنساء. كما طلب المجلس إلى الأمين العام أن يطلع المجلس في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، على آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقريره المعنون ''الأسلحة الصغيرة'' كي ينظر فيها في أقرب وقت ممكن (S/2002/1053).

الأطفال والصراعات المسلحة

نظر مجلس الأمن في ٢٣ شباط/فبراير في مناقشة مفتوحة برئاسة وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي لبنن، في تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2005/72) الصادر في ٩ شباط/فبراير. وتحضيرا للمناقشة المفتوحة، عقد المجلس جلسة على غرار صيغة ''آريا'' في ١٦ شباط/فبراير ترأسها جان - مارك دولا سابلبير، ممثل فرنسا الدائم لدى الأمم المتحدة.

وخلال المناقشة المفتوحة، تكلم ٣٤ متحدثا. وقام السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة، بتقديم تقرير الأمين العام. وقد مثَّلت السيدة ريما صلاح منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

واقترح أوتونو نظاما رسميا متسقا للامتثال والإنفاذ بقصد المساهمة في حماية الأطفال في حالات الصراع. وأكد السيد أوتونو المكاسب المتأتية من الجهود المبذولة خلال السنوات العديدة الماضية، والتي كان منها ازدياد الوعي العالمي لحماية الأطفال والدعوة لها، ووضع مجموعة من صكوك وقواعد الحماية الدولية؛ ومراعاة حماية ورعاية الأطفال في جميع المسائل المتصلة بحالات الصراع المسلح ضمن الأمم المتحدة وخارجها. وبقصد وضع حد للإفلات من العقاب، حث السيد أوتونو المجلس على الاضطلاع باستجابة مؤلفة من أربعة محاور:

(أ) تقرير فرض جزاءات عملية مستهدفة ضد الأطراف المذنبة الواردة أسماؤها في قوائم الرصد؛

(ب) تشكيل لجنة من المجلس لاستعراض ورصد فرض جزاءات محددة من أجل حماية الأطفال المعرضين للصراع؛

(ج) مطالبة الأطراف الواردة أسماؤها في قوائم الرصد بأن تُعد خلال ستة أشهر خطط عمل محددة بإطار زمني لإنهاء الانتهاكات التي بسببها أُدرجت أسماؤها في القائمة، وذلك بالتعاون مع ممثلي الأمم المتحدة في الميدان؛

(د) إقرار آلية الرصد والإبلاغ بغية جعلها جاهزة للعمل على وجه السرعة.

وقدم أيضا خطة عمل لإنشاء آلية شاملة للرصد والإبلاغ والامتثال تقوم بجمع المعلومات الموضوعية المحددة الموثوقة في الوقت المناسب بشأن الانتهاكات المرتكبة في حق الأطفال. وينبغي أن تكون المعلومات المجمعة بمثابة دافع للعمل وأن تساعد في إعادة توجيه الطاقات من المهمة المعيارية المتمثلة في وضع المعايير إلى مهمة الامتثال التي تضمن تطبيقها في الميدان.

وأكدت السيدة صلاح على أن مجلس الأمن لديه القدرة على اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح، وذلك بترجمة التزامات المعايير القانونية الدولية وغيرها إلى عمل. وبالإضافة إلى وضع إجراءات رصد وإبلاغ فعالة وإنشاء نظام فعال للعدالة من أجل الأطفال، دعت أيضا إلى المواجهة العاجلة لجريمة العنف الجنسي وإلى اتخاذ إجراءات لوقف تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإلى منع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة بالعمل على ضمان إطلاق سراحهم وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع.

وقد ساهم في المناقشة المفتوحة كبار المنظمين التالية أسماؤهم: آشاروز ميجيرو، وزيرة تطوير المجتمع المحلي والمسائل الجنسانية والأطفال في جمهورية تترانيا المتحدة، وبيير أندريه فيلتسر، ممثل فرنسا الرفيع المستوى لشؤون الأمن ومنع الصراع، وإيتسونوري

أونـوديرا، أمـين برلمـاني للشـؤون الخارجيـة في اليابـان، والسـيد إبراهيمـا ضـيوف، المستشـار الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لحماية الأطفال.

ودعا المتكلمون إلى اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لتجنيد استخدام الأطفال في حـالات الصـراع المسـلح ممـا يعـد انتـهاكا للقـوانين الدوليـة المعمـول بهـا، والحاجـة إلى إعـادة إدمـاج الأطفـال الجنـود الأطفـال والحيلولـة دون أن يصـبحوا عـاملا مـن عوامـل تكـرر الأزمـات. وشددوا على أن ''عصر التطبيق'' يمكن أن يكون واقعيا إذا ما استند نظام التنفيذ إلى التعاون فيما بين الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والوكالات الإنسانية الدولية، والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني المحلي. وعلاوة على ذلك، لا بد من التصدي للأسباب الجذرية وراء ظاهرة الأطفال الجنود ولحوافز تجنيدهم ومعالجتها.

وأعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم لخطة العمل التي اقترحها الأمين العام لإنشاء آلية شاملة للرصد والإبلاغ والامتثال. وأعرب بعض المتكلمين عن قلقهم بشأن جوانب معينة من خطة العمل، وعلى وجه التحديد بشأن الآثار المحتملة غير المتوقعة في السياسات والموارد المترتبة على إنشاء لجنة الجزاءات المواضيعية الجديدة المقترحة والدعوة إلى توسيع واجبات البرامج الممولة من التبرعات بدون ضمان توافر موارد كافية.

وأصدر المجلس في نهاية المناقشة بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/8) أكد فيه الحاجة الملحة إلى آلية رصد وإبلاغ منتظمة وشاملة، وأعرب عن تصميمه على ضمان الامتثال ووضع حد للإفلات من العقاب، بقصد وضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال الجنود بما ينتهك القانون الدولي المعمول به، والانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة في حق الأطفال المتأثرين بحالات الصراع المسلح، وتعزيز إعادة إدماجهم وتأهيلهم. ولهذا الغرض، شرع المجلس في إعداد قرار جديد بهدف اعتماده في وقت مبكر، مع إيلاء الاعتبار الواجب لوجهات النظر التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال المناقشة المفتوحة.

انتخاب قاض لمحكمة العدل الدولية

استنادا إلى الإيضاحات الإجرائية التي قدمها رئيس المجلس خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ١٤ شباط/فبراير، ووفقا لقرار المجلس ١٥٧١ (٢٠٠٤)، عقد المجلس اجتماعا رسميا بالتزامن مع انعقاد الجمعية العامة من أجل انتخاب قاض لمحكمة العدل الدولية لملء الوظيفة التي شغرت في ١١ شباط/فبراير بسبب استقالة قاضي المحكمة ورئيسها السابق الفرنسي السيد جلبير غوييوم. ونتيجة لعملية سحب القرعة التي جرت لانتخاب وفدين لفرز الأصوات، عَيَّن كل من وفد الدانمرك ووفد رومانيا ميشيل س. كريستنسن وكوسمين أونيسي، للقيام بهذا العمل. وحصل السيد روبي آبراهام على ١٥ صوتا. وبعد تلقي

معلومات من رئيس الجمعية العامة مفادها أن السيد آبراهام قد حصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات في الجمعية العامة، أُعلن عن انتخاب السيد آبراهام عضوا في محكمة العدل الدولية لما تبقى من الفترة الوظيفية للقاضي غوييوم التي تمتد حتى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩.